

النهاية في غريب الأثر

{ حدد } ... فيه ذِكْرُ [الحَدِّ والحُدُود] في غير موضع وهي محارم الله وعُقُوبَاتُهُ الَّتِي قَرَنَهَا بِالذُّنُوبِ . وأصلُ الحَدِّ المنعُ والفصلُ بين الشَّيْئَيْنِ فكأنَّ حُدُودَ الشَّيْءِ فَمَصَلَاتٌ بين الحلال والحرام فمنها ما لا يُقَرَّبُ كالفَوَاحِشِ الْمُحَرَّمَاتِ ومنه قوله تعالى [تِلْكَ حُدُودُ اللَّهِ فَلَا تَقْرَبُوهَا] . ومنها ما لا يُتَعَدَّى كالمَوَارِيثِ الْمُعَيَّنَّةِ وَتَزْوِيجِ الْأَرْبَعِ . ومنه قوله تعالى : [تِلْكَ حُدُودُ اللَّهِ فَلَا تَعْتَدُوهَا] .

(هـ) ومنه الحديث [إِنِّي أَصَابْتُ حَدًّا فَأَقِمُّهُ عَلَيَّ] أي أَصَبْتُ ذَنْبًا أَوْ جَبَّ عَلَيَّ حَدًّا : أي عُقُوبَةً .

(هـ) ومنه حديث أبي العالية [إِنَّ اللَّهَ مَمَّا بَيْنَ الْحَدِّينِ : حَدِّ الدُّنْيَا وَحَدِّ الْآخِرَةِ] يريد بِحَدِّ الدُّنْيَا مَا تَجِبُ فِيهِ الْحُدُودُ الْمَكْتُوبَةُ كَالسَّرِقَةِ وَالزُّنَا وَالْقَذْفِ وَيُرِيدُ بِحَدِّ الْآخِرَةِ مَا أَوْعَدَ اللَّهُ تَعَالَى عَلَيْهِ الْعَذَابَ كَالْقَتْلِ وَعُقُوقِ الْوَالِدَيْنِ وَأَكْلِ الرِّبَا فَأَرَادَ أَنَّ اللَّهَ مَمَّا بَيْنَ الذُّنُوبِ : مَا كَانَ بَيْنَ هَذَيْنِ مِمَّا لَمْ يُوجِبْ عَلَيْهِ حَدًّا فِي الدُّنْيَا وَلَا تَعَذِّبَا فِي الْآخِرَةِ .

(هـ) وفيه [لَا يَحِلُّ لِمَرْأَةٍ أَنْ تُحْدِثَ عَلَى مَيِّتٍ أَكْثَرَ مِنْ ثَلَاثٍ] أَحَدَاتِ الْمَرْأَةِ عَلَى زَوْجِهَا تُحْدِثُ فَهِيَ مُحْدِثَةٌ وَحَدَّاتٌ تَحْدِثُ وَتَحْدِثُ فَهِيَ حَادَّةٌ : إِذَا حَزَنَتْ عَلَيْهِ وَلَبِسَتْ ثِيَابَ الْحُزْنِ وَتَرَكَتْ الزَّيْنَةَ .

(هـ) وفيه [الْحِدَّةُ تَعْتَدِي خِيَارَ أُمَّتِي] كَالذَّشَّاطِ وَالسُّرْعَةِ فِي الْأُمُورِ وَالْمَضَاءِ فِيهَا مَأْخُذٌ مِنْ حَدِّ السَّيْفِ وَالْمَرَادُ بِالْحِدَّةِ هَا هُنَا الْمَضَاءُ فِي الدِّينِ وَالْمَسَّالَةِ وَالْقَمَدِ فِي الْخَيْرِ .

(هـ) ومنه الحديث [خِيَارُ أُمَّتِي أَحَدٌ أَوْ هَا] هُوَ جَمْعُ حَدِيدٍ كَشَدِيدٍ وَأَشَدِّاءَ . (س) ومنه حديث عمر رضي الله عنه [كُنْتُ أَدَارِي مِنْ أَبِي بَكْرٍ بَعْضَ الْحَدِّ] الْحَدُّ وَالْحِدَّةُ سَوَاءٌ مِنَ الْغَضَبِ يُقَالُ حَدَّ يَحْدُ حَدًّا وَحِدَّةٌ إِذَا غَضِبَ وَبَعْضُهُمْ يَرَوِيهِ بِالْجِيمِ مِنَ الْحَدِّ ضِدُّ الْهَزْلِ وَيَجُوزُ أَنْ يَكُونَ بِالْفَتْحِ مِنَ الْحَطِّ . (هـ) وفيه [عَشْرٌ مِنَ السُّنَّةِ وَعَدَّةٌ فِيهَا الْاسْتِحْدَادُ] وَهُوَ حُلُقُ الْعَانَةِ بِالْحَدِيدِ .

(هـ) ومنه الحديث الآخر [أَمْهَلُوا كَيْ تَمُوتَ شَطَطَ الشَّعَثَةِ وَتَسْتَحْدِدَ الْمُغْيِبَةَ] وَهُوَ اسْتَفْعَلٌ مِنَ الْحَدِيدِ كَأَنَّهُ اسْتَعْمَلَهُ عَلَى طَرِيقِ الْكُنَايَةِ

والتَّوْرِيَّة .

- ومنه حديث خُبَيْب B [إنه اسْتَعَارَ مُوسَى لِيَسْتَحْدَّ بِهَا] لِأَنَّهُ كَانَ أُسِيرًا عِنْدَهُمْ وَأَرَادُوا قَتْلَهُ فَاسْتَحْدَّ لئلا يَطْهَرُ شَعْرَ عَانَتِهِ عِنْدَ قَتْلِهِ .
- وفي حديث عبد الله بن سلام [إن قَوْماً مِنَّا حَادُّونَا لَمَّا صَدَّقْنَا] وَرَسُولُهُ [الْمُحَادَّةَ : الْمُعَادَاةَ وَالْمُخَالَفَةَ وَالْمُنَازَعَةَ وَهِيَ مُفَاعَلَةٌ مِنَ الْحَدِّ كَأَن كُلَّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا تَجَاوَزَ حَدَّهُ إِلَى الْآخَرِ .
- (ه) ومنه الحديث في صفة القرآن [لكل حَرْفٍ حَدٌّ] أَي نِهَائِيَّةٌ وَمُنْتَهَى كُلِّ شَيْءٍ حَدٌّ ه .

- وفي حديث أبي جهل لما قال في خَزَنَةِ النَّارِ - وَهُمْ تِسْعَةُ عَشَرَ - مَا قَالَ قَالَ لَهُ الصَّحَابَةُ [تَقْرِئُ الْمَلَائِكَةُ بِالْحَدِّ] أَدْرِي [يَعْنِي السَّجَّانِينَ لِأَنَّهُمْ يَمْنَعُونَ الْمُحْدَبِّسِينَ مِنَ الْخُرُوجِ . وَيَجُوزُ أَنْ يَكُونَ أَرَادَ بِهِ مُنْذِرَ الْحَدِيدِ لِأَنَّهُمْ مِنْهُمْ مِنْ أَوْسَخِ الصُّنْءِ نَاعٌ وَبَدَنَاءٌ]